الأنباء
الاثنين 15 يوليو 2013

يوجد في العراق نحو 900 فرع مصرفي تخدم 33 مليون عراقي

«سانسار كابيتال»: نمو إيجابي للقطاع المصرفي العراقي مدفوعاً بالانتعاش الاقتصادي وتحسن الوضع الأمني

من المتوقع أن يحقق القطاع المصرفي العراقي نموا كبيرا في الأصول والأرباح خلال العقد القادم نتيجة للعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها وجود بيئة اقتصادية ضخمة وقوية، وانتشار الائتمان، وتحسن الموقف الأمني في الدولة. هذا ما أورده تقرير جديد عن القطاع المصرفي في العراق أصدرته شركة «سانسار كابيتال» المتخصصة في إدارة الأصول في الدول النامية. ومع توقعات صندوق النقد الدولي بنمو إجمالي الناتج المحلي في العراق بمعدل 9٪ خلال العام الحالي 2013، يتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي على وجه الخصوص على مستوى نمو ثابت خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأشار التقرير إلى دور زيادة انتشار الائتمان في تعزيز نمو القطاع المصرفي. وفي هذا الصدد، سلط التقرير الضوء على ما جاء في دراسة للبنك الدولي أوضح فيها أن الائتمان المحلي العراقي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي ظل ثابتا عند حدود 9٪ من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العام 2011، وذلك مقارنة بنسبة 55٪ من متوسط إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شهد الائتمان المحلي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي نموا بنحو 89٪ حسب معدل النمو السنوي المركب في الفترة من 2009 إلى 2011. وبالإضافة إلى ذلك، وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، فإن الائتمان النقدي مثل القروض وتسهيلات السحب على المكشوف قد ارتفعت بشكل كبير حسب معدل النمو السنوي المركب لتصل إلى 50٪ في الفترة بين 2006 و2011.

ويحلل التقرير تفصيليا وضع القطاع المصرفي الخاص في العراق من خلال إلقاء الضوء على أكبر خمسة مصارف خاصة من حيث إجمالي الناتج المحلي في العراق بمعدل 9٪ خلال العام الحالي 2013، يتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي على وجه الخصوص على مستوى نمو ثابت خلال السنوات القليلة المقبلة.

مصرف الشرق الأوسط العراقي حظي بأعلى نسبة في العائد على حقوق المساهمين

9٪ النمو المتوقع للناتج المحلي في العراق بحلول نهاية 2013

شهدت أكبر خمسة بنوك عراقية نمواً كبيراً في صافي الدخل الكلي بمعدل 207٪ ما بين العامين 2010 و2012

العملة العراقية

أكبر مصرف تجاري في مستوى الإيداعات، بمستوى جيد خلال السنوات القليلة الماضية، إذ استطاع أن يجتذب مبالغ ضخمة للإيداع بنسب فائدة منخفضة للغاية. وقد حظي المصرف بأعلى نسبة للعائدات، وفي نمو الأرباح التشغيلية مقارنة بالمصارف العراقية الكبرى في العام 2012، ومنذ العام 2009، نمت أرباح المصرف قبل الضرائب بنسبة 330٪، ونسبة النمو السنوي المركب بنسبة 63٪.

ووفقا للتقرير، فإن نمو أرباح القطاع المصرفي العراقي والناتج الإجمالي المحلي سينمو بنسبة 151٪ في الفترة من 2011 إلى 2020 كما توقعت وكالة الطاقة الدولية. ويعزز ذلك زيادة عائدات النفط التي تتزامن مع تحسن الوضع الأمني في الدولة، إذ انخفضت وتيرة العنف بمعدل 80٪ خلال العامين 2006 و2012.

وعلى الرغم من النمو الكبير، إلا أنه سيتعين على المصارف العراقية التغلب على بعض التحديات الهامة إذا أرادت الاستمرار على طريق النمو بوتيرة متميزة كما حدث خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن جهة أخرى، تعتبر إمكانية الوصول من بين أكبر التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الدولة، إذ ان إمكانية الوصول إلى فروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي ما زالت محدودة بدرجة كبيرة لعموم الناس في العراق، ويوجد الآن نحو 900 فرع مصرفي تخدم 33 مليون عراقي، بمعنى أن كل فرع يخدم 36,000 شخص.

ومن بين التحديات الأخرى بيئة التعامل غير السوية لدى المصارف الحكومية، وفقدان الثقة بشكل عام في النظام المصرفي، وتزداد المشكلة تفاقما بغياب المؤسسات التأمينية الخاصة بالإيداعات، والتي تضمن للعملاء ودائعهم في حال إفلاس المصرف.

كما يلقي التقرير بظلال الشك جزئيا على حوكمة الشركات ودرجة الشفافية في بعض المصارف. وقد أورد التقرير مصرف الشمال كمثال على ذلك، حيث أبرز المخاوف المالية والتدقيقية التي طرحها المحاسبون في التقارير العربية، إذ أشاروا لغيابها من التقارير التي قدمها المصرف وتم ترجمتها من الإنجليزية.

وقال سانجي موتواني، رئيس شركة «سانسار كابيتال»: «بالرغم من أن قطاع المصارف في العراق يسير بلا شك على مسار النمو، إلا أن هذا المسار لا يخلو من بعض التحديات. والشيء الهام الذي يجب الالتفات إليه هو أنه بالإمكان اجتياز كل هذه التحديات والعقبات، لا سيما إذا تضافرت جهود القطاعين الحكومي والخاص. كما أن قطاع البنوك الخاصة على وجه الخصوص يمكنه الإسهام في تحسين سهولة الوصول لشبكات فروع البنوك وما تقدمه من خدمات، في حين يمكن للقطاع المصرفي الحكومي أن يساعد في اعتدال كفتي الميزان بين البنوك المملوكة للحكومة وقطاع المصارف الخاصة. ولا شك أن كسب ثقة عموم العملاء يتطلب العمل وبذل الجهد من جانب كلا الطرفين».

«أكسون موبيل» في مقدمة الشركات الـ10 الأكثر ربحية في العالم

أوردت مجلة Fortune magazine، في قائمة نشرتها للشركات الـ500 الأكثر ربحا حول العالم وذلك في عام 2012 وهي كالآتي:

1ـ Exxon Mobil «أكسون موبيل» النفطية:

احتلت هذه الشركة الأميركية المرتبة الأولى بربح وصل إلى 44 مليارا و880 مليون دولار.

2ـ Apple «آبل»:

حقق عملاق الأجهزة الذكية الأميركي ربحا وصل إلى 41 مليارا و33 مليون دولار.

3ـ Gazprom «غازبروم»:

حققت هذه الشركة الروسية ربحا وصل إلى 38 مليارا و86 مليون دولار.

4ـ Industrial & Commercial Bank of China «بنك الصين الصناعي والتجاري»:

احتل البنك الصناعي والتجاري الصيني مرتبة جيدة بين الشركات عندما حقق ربحا في عام 2012 وصل إلى 37 مليارا و806 مليون دولار.

5ـ China Construction Bank «بنك التعمير الصيني»:

كذلك البنك المعماري الصيني حاز ربحا بلغ 30 مليارا و618 مليون دولار.

6ـ Volkswagen «فولكس فاغت»:

بلغت أرباح الشركة الألمانية لتصنيع السيارات 27 مليارا و909 ملايين دولار.

7ـ Royal Dutch Shell «رويال دتش شل»:

الشركة الهولندية المتخصصة بمجال النفط حققت أرباحا بلغت 26 مليارا و592 مليون دولار.

8ـ Chevron «شيفرون»:

أرباح الشركة الأميركية النفطية بلغت 26 مليارا و179 مليون دولار.

9ـ Agricultural Bank of China بنك الزراعة الصيني:

حقق أرباحا بلغت 22 مليارا و996 مليون دولار.

10ـ Bank of China بنك الصين:

حقق المرتبة العاشرة بأرباح بلغت 22 مليارا و99 مليون دولار.

«سبائك الكويت»: الصعود الحاد للذهب الأسبوع الماضي نتيجة ضعف الدولار

كونا: قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان ارتفاع الذهب بشكل حاد خلال تداولات الاسبوع الماضي عند مستوى 1300 دولار للاونصة جاء بتأثير من ضعف سعر صرف الدولار امام العملات العالمية.

واضاف التقرير الصادر عن شركة (سبائك الكويت) لتجارة المعادن الثمينة ان العملة الأميركية حققت اكبر خسائر لها منذ شهرين تقريبا على وقع اعلان البنك الفيدرالي الأميركي اعتزامه الاستمرار في عمليات التيسير الكمي وعدم تحديد موعد لبدء مرحلة تخفيض تلك العمليات.

واشار الى استفادة اسواق الذهب من هذا الاعلان فعاد منحنى الاسعار للصعود مجددا محققا ارباحا بأكثر من 40 دولارا في نهاية تداولات الاسبوع.

واوضح المدير التنفيذي لشركة (سبائك الكويت) رجب حامد ان الذهب اغلق على 1278 دولارا في بورصة نيويكس الأميركية «وقد تكون تلك الارتفاعات تمهيدا لانتعاش اسعار الذهب في الاسابيع المقبلة نتيجة يقين المستثمرين ان الاسعار الحالية تعد فرصة جيدة للشراء».

وافاد حامد بأن المستثمرين لا يزالون يؤمنون بأن الذهب هو الملاذ الامن في ظل التذبذب الحاد الذي يواجه سعر صرف الدولار الأميركي «والسؤال المطروح في الاسواق هل انتهت موجة الذهب الهابطة او تم التأسيس لقاعدة سعرية جديدة عند مستوى 1180 دولارا للاونصة لمزيد من الارتفاع في المستقبل».

وقال ان البعض يرى ان احتمالية صعود الذهب هي الاقرب في الاسابيع المقبلة «لأن الاسعار اعتادت في الربع الثالث من كل عام على تحقيق مكاسب تفوق باقي فترات السنة والجميع يتوقع ان ترتفع الاسعار في شهر سبتمبر المقبل».

واضاف ان الانظار ستتجه في الايام المقبلة الى قرارات البنك الفيدرالي الأميركي «فالآمال معقودة عليه لانهاء خطط التيسير الكمي ورفع اسعار الفائدة وهذا سيزيد الضغط على المعادن الثمينة ويدفعها الى مزيد من الارتفاعات باتجاه 1400 دولار للاونصة».

وعن اسعار الفضة افاد حامد بانها لامست مستوى 20 دولارا للاونصة بعد غياب استمر لفترات طويلة حيث اغلقت عند مستوى 19,8دولارا «ونتوقع ان تكون ارتفاعات الفضة اعلى من باقي المعادن الثمينة لان الفترة القادمة سوف تشهد قوة في الطلب الصناعي مع انتعاش اسواق الولايات المتحدة وبعض بلدان اوروبا».

واشار الى ان معدني البلاتينيوم والبلاديون حققا مكاسب جيدة خلال تداولات الاسبوع الماضي ليغلق الاول عند مستوى 1407 دولارات للاونصة والثاني عند مستوى 721 دولارا بارتفاعات قدرها 53 دولارا و24 دولارا على التوالي.

وذكر ان الطلب المحلي لم يتغير كثيرا حيث استمرت المشتريات على عيارات 21 وعيارات 18 الاكثر شهرة في المشغولات الذهبية «كما ان السبائك السويسرية لا تزال تحقق اعلى نسبة مبيعات بالسوق المحلي مع ارتفاع مشتريات الذهب الخام ايضا».

أول نطاق عربي من نوعه في العالم

إطلاق النطاق العالمي الجديد «.شبكة» في سبتمبر المقبل

أعلنت شركة «دوت شبكة ريجستري» عن اعتمادها رسميا من قبل «هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة» (آيكان) ـ المنظم العالمي لعناوين الويب ـ لتقديم النطاق العالمي الجديد (.شبكة)، وهو أول نطاق عالمي باللغة العربية من المستوى الأعلى.

وسيقدم النطاق العالمي الجديد (.شبكة) لمستخدمي الإنترنت الناطقين بالعربية بديلا عن النطاقات غير العربية مثل (com.) و(net.) و(org.)، وسيتاح رسميا في الأشهر القادمة لكل من يرغب في الحصول على عنوان إنترنت باللغة العربية.

ويأتي النطاق (.شبكة) ـ والذي فاز في القرعة التي أجرتها هيئة «آيكان» متخطيا 1900 طلب مماثل من مختلف أنحاء العالم ـ في إطار البرنامج الجديد الخاص بـ «نطاقات المستوى الأعلى» الذي أطلقته الهيئة لتوسيع نظام عناوين الويب.

وفي تعليق لها بهذه المناسبة، قالت ياسمين عمر، المدير العام لشركة «دوت شبكة ريجستري»: «إن توقيع العقد مع هيئة آيكان لتقديم النطاق الجديد (.شبكة) هو بمنزلة علامة فارقة وإنجاز كبير ليس بالنسبة لنا فحسب، بل لكافة الناطقين بالعربية، حيث سيقدم أسلوبا جديدا لاستخدام الإنترنت بالعربية. ومن المقرر أيضا أن يرتبط النطاق الجديد (.شبكة) في مفهومه بكل ما هو عربي على الإنترنت، لاسيما مع كونه أول نطاق عربي من نوعه في العالم».

وأضافت ياسمين: «نحن على ثقة تامة بأن النطاق الجديد (.شبكة) سيحظى بجمهور عالمي كبير، لاسيما أن أكثر من 20 دولة تعتمد اللغة العربية لغة رسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ تعداد سكانها حوالي 380 مليون نسمة، إضافة إلى أن اللغة العربية هي الأسرع نموا على الإنترنت مع معدل نمو بلغ أكثر من 2500٪ في السنوات العشر الماضية المنتهية في 2011».

وأشارت إلى أنه وبالرغم من الازدهار الذي يشهده المحتوى العربي على شبكة الإنترنت فإن المستخدمين مازالوا مضطرين لاستخدام الإنجليزية على الإنترنت، وأردفت: «ترغم العديد من المواقع وتطبيقات الإنترنت زوارها على استخدام اللغة الإنجليزية. وإننا ومن خلال النطاق العربي الجديد (.شبكة) نعمل على إيجاد وتشجيع تجربة إنترنت عربية خالصة من الألف إلى الياء».

وأكدت ياسمين أن أصحاب أسماء النطاقات التي سيتم تسجيلها على النطاق العالمي الجديد (.شبكة) سيحصلون على أكثر من مجرد عنوان إنترنت، إذ إنهم بذلك ينضمون إلى حملة عالمية لدعم قضية تمكين اللغة العربية وتعزيزها على الإنترنت. وأشارت إلى أن شركة «دوت شبكة ريجستري» لديها رؤية تتجسد في إيجاد شبكة إنترنت عربية توفر لكل مستخدم إمكانية التواصل باستخدام لغته الأم فقط.

وينضم إلى شركة «دوت شبكة ريجستري» في هذه الفرصة المهمة شركة «جودادي» GoDaddy التي تعد أكبر مزود لخدمات حجز أسماء النطاقات واستضافة المواقع في العالم.

وقال بليك آيرفينغ، الرئيس التنفيذي لشركة «جودادي»: «إن النطاق العالمي الجديد (.شبكة) يمثل تحولا مهما وحدثا بارزا بالنسبة للإنترنت بالعربية، ومن المقرر أن يقدم فرصا كبيرة لنمو الأعمال وازدهارها باللغة العربية. نحن جاهزون للمساعدة في توفير أسماء النطاقات الجديدة عبر أدوات بحث سهلة الاستخدام وخدمة موثوقة ومعروفة على المستوى العالمي». وأضاف: «يأتي هذا التعاون بين شركتينا منسجما مع استراتيجيتنا لتعزيز علامتنا التجارية في الأسواق العالمية، كما أنه يشكل خطوة مهمة في تطور مسيرة الإنترنت».

وبصفته أول شريك لتسجيل عناوين الويب على النطاق الجديد (.شبكة)، فإن التعاون مع «جودادي» يضمن إتاحة النطاق (.شبكة) على المستوى العالمي. وترحب «دوت شبكة ريجستري» أيضا بشركاء محليين وستعمل جنبا إلى جنب مع الشركات ضمن المنطقة لتعزيز المشاركة المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن توقيع الاتفاقية يأتي بعد نتائج التقييم الذي أجرته هيئة «آيكان» في مارس الماضي معلنة موافقتها الرسمية على طلب النطاق الجديد (.شبكة).

ويذكر أيضا أن شركة «دوت شبكة ريجستري» استعانت بشركة ARI Registry Services لتوفير البرمجيات ونظم البنية التحتية لدعم عملية تقديم النطاق العالمي الجديد (.شبكة)، وذلك نظرا لخبرتها الواسعة في مجال التقنيات الخاصة بتسجيل أسماء النطاقات التي اكتسبتها من خلال تقديم الدعم لنطاقات محلية في المنطقة مثل (.om) و(.qa) و(.ae).

«الكويتية الصينية»: إندونيسيا ترفع سعر الفائدة للمرة الثانية للسيطرة على التضخم

قال تقرير صادر عن الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ان إندونيسيا رفعت للمرة الثانية على التوالي هذا الشهر من سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، في محاولة لمكافحة الضغوط التضخمية وإعادة العملة إلى مستوياتها المعتادة، حتى وصل سعر الفائدة الإندونيسي لمستواه الحالي والبالغ 6,50٪. وكان البنك المركزي قد رفع سعر الفائدة بشكل غير متوقع الشهر الماضي للمرة الأولى منذ عام 2011، وذلك قبل الارتفاع الذي كان مرتقبا في أسعار النفط والزيادة المحتملة في معدل التضخم التي تنتج عنه.

وقامت إندونيسيا بعدها بوضع الإصلاحات على أسعار النفط في نهاية يونيو، فزاد بها سعر الغازولين بنسبة 44٪، وزاد أيضا سعر الديزل بنسبة 22٪. وواصل التضخم الارتفاع في الوقت ذاته، حيث ارتفع من معدل 5,5٪ إلى 5,9٪ على أساس سنوي في يونيو، ومن المحتمل أن تستمر الضغوط التضخمية بعد أن خفضت الحكومة دعم أسعار الوقود حيث من المتوقع أن يستمر ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى نسبة 7٪ بنهاية العام، وهو معدل أعلى بكثير من المعدل الذي تهدف له الحكومة والذي يتراوح ما بين 3,5٪ و5,5٪. وفي الصدد ذاته، ما زالت الروبية الإندونيسية تسجل أداء ضعيفا حيث انخفض سعر صرفها أمام الدولار لعدة أسباب، أولها: تزايد عجز الحساب الجاري، وثانيا: انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي فاقمه عجز الحساب الجاري، وثالثا: الخوف من أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي بتقليص برنامج التيسير الكمي في سبتمبر، مما يزيد الطلب على الدولار الأميركي.

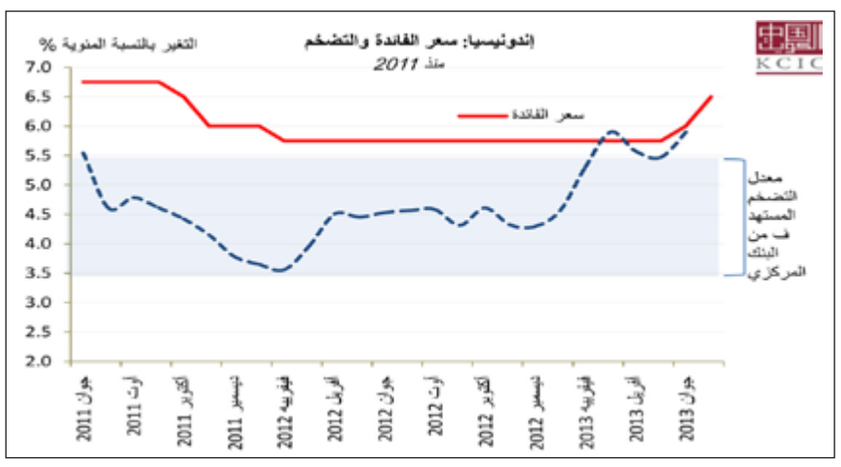

وذكر التقرير أن التضخم في اندونسيا هو نتيجة الزيادة السنوية في أسعار سلة من السلع والخدمات التي يطلق عليها مسمى سلة «مؤشر أسعار المستهلك»، ويتم تحديدها بناء على عادات إنفاق السكان.

وتشمل سلة «مؤشر أسعار المستهلك» أسعار المواد الغذائية والمواصلات والسكن والخدمات والأنشطة الترفيهية.

وفي إندونيسيا، وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، يشكل الإنفاق على المواد الغذائية أكثر من ثلث السلة، ولهذا يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير على التضخم.

ولتفادي التضخم، يمكن للهيئات النقدية اتخاذ قرار لرفع أسعار الفوائد الذي سيؤثر مباشرة على قدرة الإنفاق الفردي.

وبالتالي، برفع أسعار الفائدة، يرفع البنك المركزي كلفة الاقتراض، مما يدفع الأفراد إلى تقليل اقتراضهم، وبالتالي تقليل إنفاقهم.

أما تخفيض أسعار الفائدة، فمن شأنه أن يزيد النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستهلاك، وفي إندونيسيا، يقوم مجلس محافظي البنك المركزي الإندونيسي بتحديد سعر الفائدة في اجتماعه الشهري.

ويهدف تحديد مستوى سعر الفائدة إلى تمكين إندونيسيا من إدارة السيولة في سوق النقد لتحقيق الأهداف التشغيلية الموضوعة للسياسة النقدية، وهذه السياسة تعتمد على سعر الفائدة على القروض المتداولة بين البنوك في يوم واحد.

ومن المتوقع أن تتبع معدلات الودائع البنكية سعر الفائدة المتداولة بين البنوك وبالتالي أن يؤثر ذلك على أسعار الاقتراض.

مضاعفة ضرائب الهاتف تثير غضباً بالأردن

عبرت جماعات حقوقية أردنية عن غضبها إزاء قرار حكومي بفرض رسوم ضريبية إضافية على قطاع الاتصالات، تتضمن زيادة الضريبة الخاصة على الهواتف الخلوية، والاشتراكات، وبطاقات الشحن، بنسبة تصل إلى 100٪.

ووصفت جمعية «حماية المستهلك» القرار بأنه يشكل «تعديا صريحا على حقوق المستخدمين».

وقالت في بيان لها السبت: إن الحكومة الأردنية عندما أقدمت على اتخاذ مثل هذا القرار «لم تراع أن خدمات الاتصالات باتت تعتبر من أساسيات الحياة اليومية للمواطنين».

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» عن رئيس الجمعية، محمد عبيدات، قوله إن «هذه الزيادة المبالغ فيها، والتي جاءت هدية للمواطنين في ظلال شهر رمضان المبارك، من شأنها أن تحملهم مزيدا من الأعباء المالية»، مشددا على أن «الجميع يحتاج الى خدمة الاتصالات بجميع أنواعها، سواء المواطن الفقير أو المقتدر».

وأضاف عبيدات أنه «كان من الأجدى أن تلتفت الحكومة إلى الأرباح الطائلة التي تحققها شركات الاتصالات، مع علمنا المسبق بتواضع الكلف التشغيلية لهذه الشركات، وأن تفرض عليها مزيدا من الضرائب، وليس على المواطن البسيط»، مشيرا إلى ما أسماه «الاحتكار الظالم»، الذي لا تستطيع الحكومة الحالية مواجهته.